

استفزازات إسرائيلية خطيرة تنتهك حرمة القدس الشريف



واحتلت إسرائيل القدس الشرقية عام ١٩٦٧م بعد حرب يونيو وضمتها وأعلنتها بشطريها "عاصمتها الأبدية" والموحدة. بينما يريد الفلسطينيون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية وينددون دائما بالاستيطان في الجزء الشرقي من المدينة.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكثف يهود متشددون من اليمين المتطرف زيارتهم إلى المسجد الأقصى خلال العام الأخير، ويحاول البعض منهم إقامة شعائر دينية و تمودية فيه، ومن بينهم مجموعات تدعو إلى إعادة بناء هيكل سليمان مكان المسجد.

من الأجانب السياح وغيرهم، تمت وانتهت اليوم وفقا لنظامها العادي والروتيني ومن دون تسجيل أية حوادث تذكر ما عدا هذه الواقعة المذكورة. وينص اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل الذي وقع عام ١٩٩٤م على المسؤولية الأردنية على الأماكن المقدسة

وتابعت الناطقة: "مما حدا بمستولي الشرطة في المكان بالقيام بإخراجهم في الحال من المكان مع التنويه إلى أنه من المزمع اتخاذ إجراءات تأديبه انضباطية شديدة بحقهم في وقت لاحق". وأشارت إلى أن الزيارات الصباحية لساحات الحرم الشريف لغير المسلمين

■.. القدس المحتلة/ وكالات
صرح مدير أوقاف القدس الشيخ عزام الخطيب أن مجموعة كبيرة من الجنود الإسرائيليين والوحدات الخاصة قاموا أمس برفع العلم الإسرائيلي أمام قبة الصخرة المشرفة في مدينة القدس المحتلة ووصف الأمر بأنه "استفزازي خطير".

وقال الشيخ عزام الأحمد: "إن أكثر من ١٨٠ جندياً إسرائيلياً وعناصراً من الوحدات الخاصة قاموا برفع العلم الإسرائيلي بالقرب من قبة الصخرة وهذا عمل استفزازي خطير". وأضاف الخطيب: لقد دخل الجنود والوحدات الخاصة إلى باحة الحرم الشريف ضمن الزيارات التي تنظمها الشرطة الإسرائيلية رغمًا عنا".

وأكد أن العلم الذي رفع كان كبيراً مشيراً مع ذلك إلى أن المشكلة لا تكمن بكون العلم كبيراً أو صغيراً إنما في خطورة الاستفزاز والتصرف المقلق. وأوضح لقد استدعينا الشرطة الإسرائيلية وكتبنا لقاتنها في القدس ضد الخطوات الاستفزازية التي قام بها الجنود تحت إشراف الشرطة، كما رفعنا تقريراً عما جرى للمستولين الأردنيين.

ومن ناحيتها عقيبت الناطقة باسم الشرطة الإسرائيلية لوبا السمري على ما جرى بقولها: "في نطاق وخلال زيارة مجموعة من أفراد الشرطة للحرم الشريف، صباح أمس الاثنين قام بعض منهم برفع علم صغير لدولة إسرائيل فقط".

بقايا

لجنة الاتصال

وعلى صعيد التواصل مع الأحزاب والمكونات السياسية الجديدة قامت اللجنة بعمل حصر لهذه الأحزاب والمكونات، وقد تم التواصل مع بعضها، وأبدت استعدادها للمشاركة في الحوار. وبالنسبة للمكونات السياسية في الجنوب بما فيها الحراك فقد تم التواصل معها أكثر من مرة وهناك جو إيجابي واضح ولا تزال عملية الاتصال مستمرة، وكذلك تم التواصل مع العديد من النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني بعين من قبل الفريق المكلف بذلك، والتشاور معها بشأن دخولها في الحوار.

إيقاف مدير السجن

وكان المجلس المحلي للمحافظة قد وقف أمام تداعيات أحداث السجن المركزي في تمز والمحاولة الهادفة لتعزيز الأمن والاستقرار وإطلاق السكينة العامة في المحافظة. وأكد أن مثل هذه الأعمال التخريبية لن تثنى قيادة السلطة المحلية عن المضي قدماً في فرض هبة الدولة ومواصلة الانتشار الأمني لترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي في المحافظة. لافتاً إلى استنساب حالة الأمن والسكينة داخل السجن المركزي وعودة الهدوء التام لنزلاته.

فرنسا تجدد

وأشار فرانسيسكو إلى أن هذا الاجتماع شكل مناسبة هامة بالنسبة لاسرة الدولية للتعبير عن مساندتها التامة للسياسة التي بدأت في اليمن ومناسبة أيضاً للحكومة اليمنية لعرض مبادراتها وبرامجها الإصلاحية في القطاعات الأساسية بالنسبة للبلد.

وأردف قسائلاً: إن التحديات المختلفة التي يواجهها اليمن والالتكاسات الناجمة عنها ليس على اليمن فحسب بل على كل دول المنطقة، تستوجب جواباً متفقاً عليه وحازماً وشاملاً، وسياسياً وأمنياً واقتصادياً وإنسانياً في آن، بالتشاور مع كل بلدان المنطقة، وخصوصاً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويجد المسؤول الفرنسي التزام بلاده الكامل في مساندة الانتقال السياسي في اليمن. وأوضح أن فرنسا تعزز المساهمة في المساعدة الدولية في هذا الجانب، وفي الوقت نفسه في ميدان الانتقال الديمقراطي، لاسيما تحقيق الوفاق والمصالحة بين اليمنيين وتعزيز الوحدة الوطنية، وأيضاً في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستعادة إحلال الأمن.

وتطرق الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية للفرنسية إلى التحضيرات الجارية للحوار الوطني في اليمن الذي سينطلق قريباً. وقال: وفي هذا الإطار واستمراراً لخط تعاوننا التقليدي في ميدان الحوكمة الديمقراطية، ستقدم فرنسا مساندة لليمن في إطار إصلاح الدستور والقانون الانتخابي.

وأكد أن بلاده حريصة على الوقوف إلى جانب اليمن في وجه التحديات الإنسانية الهائلة التي تواجهه، وخصوصاً محاربة سوء التغذية التي تضرب هذا البلد.

واستطرد قسائلاً: «و في هذا الإطار وروح التضامن نفسه، تساند فرنسا مالياً المنظمات الدولية

مجلس القضاء يشدد

وكلف المجلس هيئة التفتيش القضائي بوزارة العدل ومكتب النائب العام بالنزول الميداني إلى المحاكم والنيابات لمتابعة مدى الالتزام بالحوام الرسمي والتحقق من جدولة القضايا ونظرها من قبل المحاكم في جلسات مستتابة ومدى انتظام الجلسات ومعرفة أجاز كل قاض. ووافق المجلس على نوب ثلاثة قضايا في التفتيش القضائي بوزارة العدل ومكتب النائب العام، كما استعرض المجلس عدداً من القضايا المدرجة في جدول أعماله واتخذ إزاءها القرارات المناسبة وكان المجلس استعرض في بداية اجتماعه محضر اجتماعه السابق ووافق عليه.